المبحث الأول
التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد السوفيتي

أولاً - التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي:

تعد مصر من الأقطار التي تربطها بالاتحاد السوفيتي علاقات تجارية قديمة، غير ان تلك الروابط التجارية لم تكن ذات طابع منتظم، وكانت تجري من حيث الأساس بصفة صفقات تجارية، تبادل بها مصر، قطنها بالحبوب السوفيتية[١].

لقد شهدت الأعوام (١٩٢٤-١٩٣٢) نمواً كبيراً في التجارة بين البلدين وخلال تلك الفترة كانت الصادرات السوفيتية من منتجات البترول والأخشاب والسكر، والقمح والكبريت وبعض السلع الأخرى تسلم إلى مصر مقابل القطن المصري، ومع ذلك فان مواصلة تنمية العمليات التجارية المنتظمة المتعددة الجوانب، كان يعوقها عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين[٢].

وبعد إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين عام ١٩٤٣، كانت مسألة تجديد العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي، التي انقطعت منذ بدأ الحرب العالمية الثانية، محل سعي حثيث من جانب دوائر الحكومة المصرية. وفي عام ١٩٤٨ استضافت القاهرة وفداً سوفيتياً، وصل إليها لمناقشة إمكانية إنعاش التجارة السوفيتية – المصرية. وفي آذار ١٩٤٨ عقدت بين الجانبين اتفاقية للتبادل التجاري عن طريق المقايضة، تنص على مبادلة ٢٣٥,٠٠٠ طن من القمح والذرة السوفيتيين مقابل ٣٨,٠٠٠ طن من القطن المصري. وبعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، انفتحت آفاق واسعة لتنمية التجارة بين البلدين. وفي ١٨ آب ١٩٥٣، وقعت في القاهرة، اتفاقية تجارية أسهمت بدور كبير في مواصلة تنمية العمليات التجارية المصرية – السوفيتية[٣].

وفي ٢٧ آذار ١٩٥٤، وقعت في موسكو معاهدة تجارية، تقرر بمقتضاها ان يصدر الاتحاد السوفيتي إلى مصر البترول الخام ومنتجات الحديد والصلب، ومعدات

---

(١) ف. ريمالوف، التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والبلدان ضعيفة التطور، ترجمة: طه الصواف، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، (موسكو، د. ت)، ص١٦٤.
(٢) صحيفة الأهرام، العدد ٣٠٤٧٥، ١٩٧٠/٥/١٩.
(٣) المصدر نفسه.

تعبيد الطرق، وأجهزة التعدين، وآلات حفر الخنادق، والآلات الزراعية، وأجهزة تلفونية، وسيارات مختلفة الأحجام، ومواد صناعية ومواد طبية وحبوب[١]. وان تصدر مصر إلى الاتحاد السوفيتي القطن والأرز و غزل الحرير الصناعي والجلود الحيوانية المختلفة[٢]. وبناءً على أسس الاتفاقية، وقعت في القاهرة، في ٦ أيلول ١٩٥٥، عقود شراء تتضمن مقايضة الاتحاد السوفيتي لـ ٦٠,٠٠٠ طن من الأرز المصري، مقابل ٥٠٠,٠٠٠ طن من البترول السوفيتي[٣].

وخلال الفترة (١٩٥٤-١٩٥٧) تضاعف حجم التجارة بين مصر والاتحاد السوفيتي، إذ كان حجم التبادل التجاري بين البلدين يقدر في عام ١٩٥٤ بـ ٦٩ مليون روبل، ارتفع ذلك المبلغ في سنة ١٩٥٦ إلى ٣٥٥ مليون روبل وزاد في عام ١٩٥٨ على ٧٧٩ مليون روبل، واتسعت لدرجة كبيرة تشكيلة البضائع التجارية، إذ أخذت تتدفق على مصر من الاتحاد السوفيتي الماكنات، والأجهزة، والمواد الأخرى الضرورية لنهوض الاقتصاد الوطني المصري[٤].

وخلال تلك الفترة صدّر الاتحاد السوفيتي إلى مصر ما نسبته ٤٣% من احتياجات مصر من الدقيق، و ٣٧% من احتياجاتها للبترول، و٣٧% مما تحتاجه من الأخشاب، وما يزيد على ٢٧% من الجرارات[٥].

وبالتدريج تحولت عمليات المقايضة إلى تجارة منتظمة، ومع نهاية الخمسينيات كان كلا البلدين يحصل على نصيب هام في تجارة البلد الأخر حتى أصبح الجانبين مدركين لأهمية وضرورة التجارة على أساس الاتفاقيات طويلة الأجل، وقد أجريت

(١) دار الوثائق القومية المصرية (د. و. ق. م) محفوظات مجلس الوزراء المصري، محفظة (١٠٣)، ملف ١-٦٥/٣، ج٢.

(٢) ف. مو ليكوف، الاتحاد السوفيتي ومصر، دار العالم العربي، (القاهرة، ١٩٥٦)، ص-ص١٢-١٣.

(٣) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٥٠٩٥٣١١/، تقرير السفارة العراقية في القاهرة، المرقم ١٢/٨/٣٤٢، المؤرخ في ١٩٥٦/٤/٣، ص٦٣.

(٤) ريمالوف، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٥) ف. تولستيكوف، التعاون الاقتصادي للاتحاد السوفيتي مع بلدان الشرق، منشورات سفارة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في القاهرة، (القاهرة، ١٩٦٠)، ص٢٢.

محادثات بهذا الغرض في عام ١٩٦٢ وأسفرت عن توقيع أول اتفاقية جديدة للدفع في ٢٣ حزيران ١٩٦٢[١].

في ضوء الفوائد التي حققتها تلك الاتفاقية طويلة الأجل وقع الجانبان اتفاقية جديدة في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٥، تغطي فترة الخمس سنوات (١٩٦٦-١٩٧٠)، وجدير بالذكر ان الآلات، والقمح والبترول كانت تشكل الجزء الرئيسي من الصادرات السوفيتية لـ ج. ع. م في ذلك الوقت[٢].

وفي ٣ كانون الثاني ١٩٦٧، تم التوقيع على اتفاق تجاري بين ج. ع. م والاتحاد السوفيتي، يقضي بتوريد ٢٥٠ ألف طن من القمح السوفيتي. كدفعة أولى من الكمية التي سيورّدها الاتحاد السوفيتي لـ ج. ع. م، التي يبلغ قدرها ٦٥٠ ألف طن، ويقدر ثمنها بـ ١٨ مليون دولار[٣].

وفي شباط ١٩٦٧، وصلت إلى ميناء الإسكندرية شحنة من القمح السوفيتي المتعاقد عليه، يبلغ مقدارها ١٠٠ ألف طن[٤].

وقد تم ذلك الاتفاق على شكل مقايضة بحيث تدفع ج. ع. م مقابل القمح منتجات محلية مثل نسيج القطن، والثياب،والأحذية،والأطعمة المعلبة، كما كان في نية الجانبان اتباع صفقة القمح بصفقات تجارية تبلغ قيمتها حوالي ٨ ملايين دولار، بمعدل ٥٠ ألف طن من السكر، و ١٧ ألف طن من الزيوت و ٧ آلاف طن من الشحوم[٥].

وضمن إحصائية سوفيتية أجريت في مطلع عام ١٩٦٧، كانت، ج. ع. م تحتل المرتبة الثانية في تجارة الاتحاد السوفيتي مع البلدان النامية[٦].

وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٦٨ تم توقيع عقد تجاري بين ج. ع. م والاتحاد السوفيتي لتصدير عطور ومنتجات تجميل، تبلغ قيمة ذلك العقد ١,٥ مليون دولار[١].

---

(١) د. و. ق. م، محفوظات مجلس الوزراء، محفظة (١٠٣)، ملف ١-٢٦/٣، ج١.
(٢) صحيفة الأهرام، العدد ٣٠٤٧٥، ١٩٧٠/٥/١٩.
(٣) صحيفة الأهرام، العدد ٢٩٢٤٣، ١٩٦٧/١/١٣.
(٤) صحيفة المساء (القاهرة)، العدد ٣٧٢٥، ١٩٦٧/٢/٢.
(٥) صحيفة الأهرام، العدد ٣٠٤٧٥، ١٩٧٠/٥/١٩.
(٦) التعاون بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة "نشرة وكالة تاس الإخبارية "، العدد (٦)، ١٩٦٧/١/٩، ص٤، مؤسسة دار البعث ، دمشق، رمز المحفظة، ١/٢/١١/٦/١.

وشهد عام ١٩٦٩ تزايداً واضحاً في التبادل التجاري إذ قدّرت قيمة السلع المتبادلة بـ ٤٢٠ مليون روبل[٢].

وفي شباط ١٩٦٩ تم توقيع اتفاق للتبادل التجاري بين ج. ع. م والاتحاد السوفيتي للعام ١٩٦٩-١٩٧٠، ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين طبقاً للاتفاق الجديد إلى ١٦٥ مليون جنيه مصري تقريباً. وقع الاتفاق من الجانب السوفيتي السيد اليكوف فلاديمير (نائب وزير التجارة الخارجية السوفيتية) وعن الجانب المصري السيد محمد شديد (رئيس مجلس إدارة مؤسسة التجارة المصرية)، ويتضمن ذلك الاتفاق قيام الاتحاد السوفيتي بتوريد العديد من السلع إلى ج. ع. م مثل الآلات والمعدات، والقمح، والفحم، والبترول الخام، والمنتجات البترولية، ومنتجات معدنية مختلفة،وأخشاب مذشورة، ولب خشب، ومنتجات كيمائية مختلفة،وأصباغ، وزيوت، وتصدر ج. ع. م إلى الاتحاد السوفيتي كميات من المنتجات الزراعية المصرية في مقدمتها القطن والفول السوداني والأرز[٣].

وفي عامي ١٩٧٠-١٩٧١ بلغ متوسط نسبة الآلات والمعدات في صادرات الاتحاد السوفيتي لمصر ٤٥% من مجموع صادراته للدول النامية[٤].

لقد تضاعفت صادرات الاتحاد السوفيتي إلى مصر خلال الفترة (١٩٥٥-١٩٧١) بمقدار ٣٤ مرة، وخلال نفس تلك السنوات تضاعفت صادرات مصر إلى الاتحاد السوفيتي بمقدار ٢٢ مرة، وتقدم مصر للاتحاد السوفيتي سلع التصدير التقليدية مثل القطن الذي بلغت صادراته إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧١ نسبة ٤٥% من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية والأرز بنسبة (٧%) والخضراوات والفواكه بنسبة (٧%)[٥].

---

(١) صحيفة الاخبار، العدد ٥١٠٦، ١٩٦٨/١١/٦.
(٢) صحيفة الأهرام، العدد ٣٠٤٧٥، ١٩٧٠/٥/١٩.
(٣) صحيفة اليوم (الرياض)، العدد ٧٧٨٣، ١٩٦٩/٢/١١.
(٤) مشكلات التصنع في البلدان النامية، ترجمة: دار التقدم، (موسكو، ١٩٧٤)، ص٣٠٦.
(٥) تاديوش تيودوروفيتش، الاتحاد السوفيتي وجمهورية مصر العربية، التعاون الاقتصادي المثمر، دار نشر وكالة نوفوستي للأنباء، (موسكو، ١٩٧٣)، ص٣٠.

وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٢، وقعت في القاهرة اتفاقية بشأن التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي ومصر لتنظيم التجارة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٧٥)، وتميزت تلك الاتفاقية بتأكيدها على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، إذ نصت على ازدياد حجم التبادل عند عام ١٩٧٥ بنسبة (٣٥%) عن مستواه في السنوات السابقة. وبموجب تلك الاتفاقية تعهد الاتحاد السوفيتي بان يصدّر الكثير من المنتجات التي تحتاج إليها مصر لتنمية اقتصادها، مثل البترول ومنتجات المعادن الحديدية، والأخشاب، وتشكيلة واسعة من الماكينات والمعدات لجميع فروع الصناعة والاقتصاد المصري[١].

وفي ٩ شباط ١٩٧٢ وافق الاتحاد السوفيتي على توريد ١٤ ألف طن من الأسماك المجمدة لمصر[٢]. ويقدر مجموع ما صدره الاتحاد السوفيتي من سلع تجارية لمصر خلال عام ١٩٧٢ بما يقرب من ١٤٠ مليون جنيه مصري، بينما صدر الجانب المصري للاتحاد السوفيتي في نفس العام سلعاً تجارية بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه مصري، وتضمنت تلك الصادرات سلعاً جديدة مثل مساحيق الغسيل، والمنتجات الزراعية والسلع الحرفية[٣].

ثانياً:- التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد السوفيتي:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل التي أدت إلى توجه الاتحاد السوفيتي إلى الدول النامية وبضمنها الدول العربية، ونعني بذلك المشاركة في تصنيع تلك الدول، وزيادة النزعة الاستقلالية لديها.

ومن الخصائص التي ميزت المساعدات الاقتصادية السوفيتية للدول النامية في المجال الصناعي، كون القروض السوفيتية تقدم لتلك الدول بدون شروط سياسية، وبفائدة مئوية منخفضة، ليست أكثر من ٢,٥% ولأجال طويلة تصل عادة إلى ١٢

(١) صحيفة الأهرام، العدد ٢١٠٨٨، ١٩٧٢/١/٢٢.
(٢) صحيفة الأهرام، العدد ٣١١٠٧، ١٩٧٢/٢/١٠.
(٣) صحيفة الجمهورية (القاهرة)، العدد ٧٠١٨، ١٩٧٣/٣/١٤.

عاماً وبشروط أكثر فائدة للتسديد بما في ذلك التسديد بالبضائع التقليدية المنتجة في البلد المستلم للقرض، أو بالعملة المحلية للبلد في اغلب الأحوال[١].

وان الآجال الطويلة في تسديد القروض السوفيتية تكفي لان تستطيع المشاريع الصناعية، التي تشيد بواسطة تلك القروض، توفير تراكمات يتم عن طريقها تسديد تلك القروض[٢]. بل ان اغلب المشاريع توفر خلال١٢ عاماً دخلاً يتيح ليس فقط تسديد القروض بل وأيضا توفير مبالغ كافية للنهوض باقتصاد البلاد[٣].

كما يسعى الاتحاد السوفيتي من وراء تقديم مساعداته المالية وخبراته الفنية إلى إنشاء كوادر علمية من أبناء تلك الدول المتلقية للمساعدات، حيث تصبح مع مرور الوقت قادرة على إدارة اقتصادها بنفسها، و بذلك الصدد تحدث الزعيم السوفيتي خروشوف قائلاً: ((... ان الاتحاد السوفيتي يقدم مساعدته بالدرجة الأولى، لتتمكن تلك الدول التي تتلقى هذه المساعدة من إنشاء صناعة حقيقية خاصة بها، لا تنتج السلع الاستهلاكية فحسب، بل ووسائل الإنتاج قبل كل شيء...))[٤].

ومن الخصائص الأخرى للمساعدات السوفيتية للدول النامية هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، أو التدخل في اختيار المشاريع الصناعية اللازمة لتنمية البلاد، أو محاولة استغلال القرض المالي لغرض الرقابة على عملية تطوير تلك البلاد الفتية، وقد تطرق إلى ذلك الزعيم السوفيتي برجنيف في التقرير المقدم للمؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٧٦ عندما قال: ((... فالاتحاد السوفيتي لن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب الأخرى ويحترم احتراماً كبيراً الحقوق المقدسة لكل شعب، ولكل شعب ان يختار طريقه بنفسه، هذا

(١) فاخروشيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: دار التقدم (موسكو، د. ت)، ص٨٣؛ ايفان غروشيف، المسألة القومية في الاتحاد السوفيتي - تجارب وحلول، ترجمة: فارس غصوب، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٧٣)، ص١٩٢.

(٢) ايلين وموتيليف، ما هو الاقتصاد السياسي، ترجمة: فهد كم نقش، دار التقدم (موسكو، ١٩٨٧)، ص٣٨٣.

(٣) م. ف. نيستروف، توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية يدعم السلام، منشورات مكتب الصحافة في سفارة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في القاهرة، (القاهرة، ١٩٦٠)، ص٥٠.

(٤) نقلاً عن: فيتوني، البلدان المختلفة وسياسة الغرب الاقتصادية، دار التقدم (موسكو، د. ت)، ص٥٧.

هو المبدأ اللينيني الثابت بالنسبة للسياسة الخارجية، ولكننا لم نخفِ وجهة نظرنا، فنحن نقف إلى جانب البلدان النامية ونقف إلى جانب قوى التقدم الديمقراطية والاستقلال الوطني، ونتعاون معهم كأصدقاء ورفاق في نضال مشترك))[١].

وقد ألمح الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى تلك المسألة من خلال تأكيده على ان الولايات المتحدة ترفق دائماً بقروضها شروطاً لا يمكن ان تُقبل من خلال مطالبتها بالإشراف على الشؤون المالية المصرية، والمطالبة بقواعد أمريكية إستراتيجية في مصر والإصرار على دخول الأخيرة في أحلاف سياسية وان ذلك كله سيؤدي إلى فقدان السيادة المصرية[٢].

ومع ذلك فان القول بان المشاريع الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي للدول النامية لا تعود عليه بأي نفع،وإنها تشكل ضغطاً على الاقتصاد السوفيتي هو قول يجانب الصواب، بل هي في الغالب مشاريع متبادلة النفع، توفر فرص عمل للخبراء السوفيت في تلك الدول، وان كانت تلك المساعدات والخبرات تُقدم ضمن تسهيلات كبيرة، إلا انها لم تكن مجانية، و لم تكن عديمة الفائدة بالنسبة للجانب السوفيتي، فبالنسبة للصناعة السوفيتية، فان المنتجات المحلية للدول النامية - التي تدفع لغرض تسديد القروض السوفيتية – تشكل المواد الأولية اللازمة التي ينتجها الاتحاد السوفيتي بكميات غير كافية، وقد لا ينتجها محلياً[٣].

وفي حين يقول الزعيم السوفيتي خروشوف ((إذنا حين نمد يد المساعدة إلى الأقطار الفتية النامية فإننا نضغط لزمن على إمكانياتنا، إلا إذنا لو فكرنا فقط بأنفسنا لأصبحنا شيوعيون ضعفاء))[٤]، يرى احد الدبلوماسيين السوفيت بان تقديرات الاتحاد السوفيتي كانت تبنى على أساس ان تطوير قطاع الطاقة في الدول النامية،

---

(١) نقلاً عن: إ. س. بورتيانيكوف، البلدان النامية – مشكلات العلاقات الاقتصادية الخارجية، ترجمة: ماجد علاء الدين، (دمشق، د. ت)، ص١٤١.

(٢) نقلاً عن: بنوميشان، ذكريات سياسية ١٩٥٧-١٩٥٨، ط١، الدار العربية للموسوعات (بيروت، ٢٠٠٢)، ص٢٦.

(٣) ب. تريتياكوف، كيف يساعد الاتحاد السوفيتي البلدان المتخلفة اقتصادياً، منشورات مكتب الانباء السوفيتي (دمشق، ١٩٦٠)، ص١٤.

(٤) ينظر: "خطاب نيكيتا خروشوف من إذاعة وتلفزيون موسكو، بعد عودته من الجمهورية العربية المتحدة"، مجلة الاخبار السوفيتية، تصدرها وكالة انباء نوفوستي، بغداد، العدد (١٠)، ٢٠ أيار ١٩٦٤.

سيؤدي إلى تطوير القطاعات الصناعية الأخرى وذلك سيؤدي في النهاية إلى بناء مؤسسات جديدة، ويوفر فرص العمل للعمال والفنيين السوفيت، وبذلك تصبح المنفعة متبادلة بين الاتحاد السوفيتي وتلك الدول[١].

ويقدم الاتحاد السوفيتي مساعداته التقنية إلى الدول النامية بموجب اتفاقيات ثنائية[٢]. وبموجب تلك الاتفاقيات يتعاون الاتحاد السوفيتي مع تلك الدول في وضع المشاريع، وفي إنشاء المصانع ذات الأهمية الرئيسية لبناء أساس الاستقلال الاقتصادي، مثل مصانع الحديد والصلب، والسدود والمحطات الكهربائية، ومعامل الصناعة الخفيفة والمواد الطبية والى غير ذلك[٣].

وبقدر تعلق الأمر بمصر، فقد بدأ تعاون الاتحاد السوفيتي معها في حقل المشاريع الصناعية والتنموية، ودراسة مواردها المعدنية، مباشرة بعد عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي في ٢٧ كانون الأول ١٩٥٨[٤].

التي وقعها من الجانب المصري عبد الحكيم عامر، ومن الجانب السوفيتي بيتي نيكيتين (نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفيتي) ويفغيني كيسليف (السفير السوفيتي في مصر) (١٩٥٦-١٩٥٩)، وكان الموضوع الرئيسي لتلك الاتفاقية هو تقديم المساعدات السوفيتية لـ ج. ع. م لإنشاء عدد من المشاريع الصناعية المدرجة في الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية في ج. ع. م

(١) لقاء مع بوغوس أكبوف (من ابرز الدبلوماسيين السوفيت في مصر خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٧)، ضمن برنامج رحلة في الذاكرة، المصدر السابق.

(٢) مجموعة مؤلفين، التركيب الطبقي للبلدان النامية، ترجمة: داود حيدو ومصطفى الدباس، ط٢، منشورات وزارة الثقافة (دمشق، ١٩٧٤)، ص٩٤.

(٣) ف. الخمينوف، التعاون المتبادل النفع بين الاتحاد السوفيتي والبلدان المتخلفة اقتصادياً، منشورات دار الفارابي، (بيروت، ١٩٥٧)، ص٩؛ درييز، التحولات الثقافية في البلدان النامية، ترجمة: دار التقدم، (موسكو، ١٩٧٦)، ص١٥٤.

(٤) احمد حماد: الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية – العلاقات الاقتصادية والتجارية، منشورات وزارة الإعلام السورية، (دمشق، ١٩٨١)، ص٣٧.

(١٩٦٠-١٩٦٥)، وقد بلغت القيمة الكلية لكل المشاريع الصناعية، التي أقيمت داخل إطار تلك الاتفاقية ما يقرب من (١٨٨) مليون جنيه مصري[١].

- المساهمة السوفيتية في إنشاء مشروع السد العالي:

تعهد الاتحاد السوفيتي ضمن اتفاقية ٢٧ كانون الأول ١٩٥٨ بالمساهمة في انجاز المرحلة الأولى من إنشاء مشروع السد العالي، الذي يعدُّ رمزاً من رموز الصداقة المصرية – السوفيتية، وبعد توقيع الاتفاق طالب الجانب السوفيتي ان يعد الجانب المصري بحثاً فنياً مطولاً بكل مراحل المشروع، لنشره في إحدى المجلات العلمية في الاتحاد السوفيتي، باعتبار ان ذلك سيعطي الفرصة لجميع المتخصصين هناك للاطلاع على المشروع وإبداء الرأي فيه[٢]. ثم بدأت وزارة تشييد المحطات الكهربائية في الاتحاد السوفيتي، ولا سيما في معهد (هيدرو بروجكت) للمشاريع المائية، في اختيار نخبة من المهندسين، والفنيين السوفيت للسفر إلى ج. ع. م، وصدرت التعليمات إلى عشرات المصانع السوفيتية بالاستعداد لإنهاء ما يطلب منها من أجهزة يحتاجها العمل هناك[٣].

وأنشئت إدارة مصرية خاصة يعاونها نخبة من الخبراء السوفيت، لتتولى الشؤون الفنية والمالية والإدارية للمشروع[٤].

وفي آذار ١٩٥٩ وصلت بعثة من الخبراء السوفيت في إقامة السدود المائية برئاسة (إيفان كومزين) إلى القاهرة لدراسة المشروع[٥]. كما سافرت بعثة من

---

(١) الهام محمد السيد عفيفي، معركة بناء السد العالي وتأثيره الاقتصادي ١٩٥٢-١٩٨٧، دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص١٥؛ صحيفة الجمهورية (مصر) العدد ٧٠٢٤، ١٩٧٣/١/٢٠.

(٢) رجب محمود، ملحمة السد العالي، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، ١٩٩٦)، ص٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٠؛ ن.ا. ماليشيف "السد العالي في أسوان" مجلة الشرق (القاهرة)، السنة الثالثة، العدد (٣١)، تشرين الأول ١٩٥٩، ص٦٢.

(٤) موسى عرفة، السد العالي، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص٦٠.

(٥) ايفان كومزين، بناء السد العالي (ذكريات مهندس سوفيتي)، دار الطبع والنشر، باللغات الأجنبية، (موسكو، د. ت)، ص١٦، في عام ١٩٦٣ تم استبدال كومزين، بالخبير السوفيتي، الكسندروف (الذي يعد من خيرة خبراء السوفيت في ذلك المجال)، غالب، المصدر السابق، ص٧٤.

أعضاء لجنة السد العالي في أيار ١٩٥٩ إلى الاتحاد السوفيتي لمناقشة الخبراء السوفيت في الخطوط الرئيسية للمشروع، وقامت كذلك بزيارة السدود الكبرى لمعرفة الأساليب الفنية التي يتبعها الخبراء السوفيت[١].

وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٥٩ قامت الباخرة الروسية (كاميشين) والباخرة المصرية (بنها) بشحن أولى الأجهزة والمواد الخاصة بالمشروع، ثم بدأت تتوافد إلى مدينة أسوان المصرية حفارات الديزل، والحفارات الكهربائية، والبلدوزرات القوية والجررات، ورافعات الديزل، واللوريات الأتوماتيكية التفريغ، وآلات الحفر اللولبية والمكابس الهوائية وغيرها من المواد اللازمة في بناء ذلك المشروع. وقام كل من الخبراء السوفيت في مجال الحفر: فلاديمير خاركين، وفاسيلي كليمنتييف، وبافل ارتامونوف وفاسيلي تاتارنكو وايفان شيفولدايف بتدريب ٤٨ عامل مصري على العمل على الحفارات السوفيتية[٢].

ولكي يضمن الاتحاد السوفيتي انجاز المرحلة الأولى من السد بنجاح، قدم لـ ج. ع. م، قرضاً طويل الأجل قيمته ٤٠٠ مليون روبل ما يعادل ٣٤,٨ مليون جنيه، على ان يبدأ تسديد القرض في عام ١٩٦٤، بفائدة سنوية قدرها ٢,٥% وتعد تلك الشروط مريحة إذا ما علمنا ان اليابان، قد عرضت على ج. ع. م، في نفس العام قرضاً بفائدة سنوية قدرها ٥%، وعرضت ألمانيا قرضها بفائدة قدرها ٥,٥%[٣].

ويلاحظ ان الاتحاد السوفيتي وافق على مواصلة تعهده بإنشاء السد العالي، على الرغم من الخلافات السياسية بين الحكومتين المصرية والسوفيتية. ففي تشرين الثاني ١٩٥٩ قام وفد مصري بزيارة للاتحاد السوفيتي، كان الهدف منها هو الوقوف على معرفة هل ان السوفيت سيواصلون بناء السد العالي، أو ان العمل به سيتوقف نتيجة الخلافات السياسية التي بلغت ذروتها بين البلدين آنذاك؟، وحينها قال خروشوف: ((ان مسألة بناء السد العالي امراً لا نقاش فيه، فطالما وقعنا على اتفاقية

(١) حسن زكي، السد العالي وسياسة ضبط نهر النيل، (القاهرة، ١٩٧٦)، ص٩٤.
(٢) كومزين، المصدر السابق، ص،ص٤١,٥٩.
(٣) أ. كولايوف، رمز الصداقة السوفيتية العربية، دار نشر وكالة نوفوستي (موسكو، ١٩٧٤)، ص١٤؛ تولستيكوف، المصدر السابق، ص٣٥؛ فاسلييف، مصر والمصرين، ص٣٩.

بناء المشروع، فنحن ملتزمون ببناء السد العالي حتى النهاية))[١].وتلك كانت ميزة أخرى تميزت بها المساعدات الاقتصادية السوفيتية وهي عدم تأثرها بتطورات الظروف السياسية وتأزمها بين الاتحاد السوفيتي والبلدان المقرر التعاون معها.

وفي آذار ١٩٦٠ وصل إلى مدينة أسوان الأختصاصيون السوفيت في استخدام الشاحنات الكبيرة و هم كل من: المهندس الكسندر يونين والمدرب التقني نيقولاي شارشوف والمهندس نيقولاي كاتشانوف، والمهندس فكتور سفيتينف، والتقني ليونيد بوشيخونوف، وفي مدى عام واحد فقط قام هؤلاء الفنيون السوفيت بإعداد ٧٦٠ عامل مصري للأعمال الخاصة بالشاحنات في المشروع، وقد دربهم الأخصائيون السوفيت على القيادة السليمة لها والفحص الوقائي المناسب، والطريقة الناجحة لتصليحها[٢].

كان في أسوان ما يقرب من ٨٠٠ امرأة سوفيتية، كنَّ يعملن مترجمات وطبيبات ومدرسات، إلى جانب ما يقرب من ألف طفل سوفيتي[٣]. وان كان الخبراء السوفيت وعائلاتهم في مصر قد احتفظوا بحياتهم الاجتماعية الخاصة وتقاليدهم، إلا انهم لم يكونوا غرباء في مصر، وكانوا يحظون باحتفاء شعبي مصري واسع[٤].

وفي ٢٧ تموز ١٩٦٠ تم التوقيع على اتفاقية انجاز المرحلة الثانية من إنشاء مشروع السد العلي، وتعهد الاتحاد السوفيتي بقرض جديد مقداره ٧٨,٤ مليون جنيه مصري، يسدد على ١٢ قسطاً سنوياً، اعتباراً من عام ١٩٧٠، وبفائدة قدرها ٢,٥%[٥].

بدأ التنفيذ الفعلي للمشروع في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠، و تم انجاز المرحلة الأولى منه في ١٤ أيار ١٩٦٤، وافتتحت محطة كهرباء السد العالي في ٩ كانون

---

(١) لقاء مع احمد حمروش (احد الضباط الأحرار المصريين)، تم عرضه على قناة روسيا اليوم، ضمن برنامج رحلة في الذاكرة، الجمعة، ٢٠١٠/٥/٢١، توقيت العرض: الثامنة والنصف مساءً.

(٢) كومزين، المصدر السابق، ص٥٨.

(٣) صنع الله إبراهيم وآخرون، انسان السد العالي، (القاهرة، د. ت)، ص٧٧.

(٤) جيورجي سوخاريف، الهرم العظيم للقرن العشرين، دار وكالة نوفوستي، (موسكو، ١٩٧٤)، ص٢٥.

(٥) على صبري، التطبيق الاشتراكي في مصر، ط٢، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة، د. ت)، ص١٤٣.

الثاني ١٩٦٨ بتشغيل ٣ توربينات، وفي تموز ١٩٧٠ اكتملت المحطة الكهربائية بتشغيل ١٢ توربين[١].

وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٧١، وجه القادة السوفيت رسالة تهنئة إلى القيادة المصرية بمناسبة الاحتفال بإنجاز المرحلة الثانية من مشروع السد العالي وجاء فيها ((... ان إتمام بناء سد أسوان العالي انتصار عظيم للشعب المصري الصديق الذي عقد العزم على ان يتبع في المستقبل ايضاً الطريق الذي اختاره من اجل الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي على الرغم من مؤامرات الامبريالية... لقد أصبح مشروع القوى المائية العملاق في أسوان – وهو واحد من أعظم صروح القرن العشرين رمزاً حقيقياً للصداقة العربية – السوفيتية...))[٢].

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٧١ تم الاحتفال بشكل رسمي بإنهاء المرحلة الثانية والأخيرة من مشروع السد العالي، ووقع الجانبان المصري والسوفيتي وثيقة انجاز وتشغيل محطة توليد القوى المائية في أسوان وجاء فيها ((... لقد مد الشعب السوفيتي يد الصداقة للشعب المصري، وقدم له المساعدة الأخوية دون اية شروط من اي نوع – سواء كانت سياسية أم غيرها- في انجاز مشروع القوى المائية في أسوان...))[٣].

قدرت تكاليف بناء السد العالي في الأصل بأربعمائة وخمسة عشر مليون جنيه، وشمل ذلك المبلغ، بناء السد وإقامة محطة الطاقة الكهربائية وخطوط النقل واستصلاح الأراضي وبناء شبكة من الطرق وقنوات الري والإسكان وخدمات أخرى، وقد عدلت تلك التكاليف نظراً لارتفاع الأسعار، وخاصة بعد زيادة الأجور، فبلغت في سنة ١٩٦٥ ستمائة وثمانية عشر مليون جنيه[٤].

---

(١) فليب جلاب، هل نهدم السد العالي، كتاب الاهالي، العدد السادس، (القاهرة، ١٩٨٥)، ص٧٧؛ محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، ط١، معهد الإنماء العربي، (طرابلس، ١٩٨٠)، ص٤٩.

(٢) "رسالة الزعماء السوفيت للرئيس أنور السادات والدكتور محمود فوزي في ١٣ كانون الثاني ١٩٧١"، في كتاب، رمز الصداقة العظيمة، وكالة مطبوعات نوفوستي (القاهرة، ١٩٧١)، ص٤.

(٣) ينظر: "وثيقة إتمام وتشغيل محطة القوى المائية في أسوان"، الملحق رقم (٥).

(٤) نجلاء أبو عز الدين، ناصر العرب، ترجمة: فريد أبو عز الدين، دار المستقبل العربي، ط١، (القاهرة، ١٩٨٨)، ص٦٤.

وفي ٢ كانون الثاني ١٩٧٨ سددت مصر آخر قسط من الديون السوفيتية المترتبة على بناء ذلك المشروع[١].

يبلغ ارتفاع السد العالي (١١١) متراً فوق قاع الذيل، وعرضه عند القاع ٩٨٠ متراً وعند القمة ٤٠ متراً[٢]. وبعد إنهاء المشروع بتعاون مصري – سوفيتي، أقيم في مدينة أسوان نصب خرساني تذكاري يرمز للصداقة المصرية – السوفيتية، قام بتصميم ذلك النصب كل من المعماريين السوفيتيين، ف. اوملشنكو وب. ب بافلوف، فضلاً عن مشاركة النحات السوفيتي إني إيزفيستني في عمل النقوش البارزة على جدران النصب[٣]. الذي تم تصميمه على شكل زهرة لوتس ذات خمس أوراق، تقف على سطح الماء ويصل إليها طريقان يمثلان طريقي الشعبين المصري والسوفيتي، ويبلغ ارتفاعه ٧٢ متراً، يمكن الصعود إلى قمته بواسطة مصعدين كهربائيين، وقد نحتت على الجدران الداخلية للصرح رموز مختلفة من ضمنها شعاران يرمز احدهما لجمهورية مصر العربية، ويرمز الأخر للاتحاد السوفيتي كتبت فوقها عبارة للرئيس المصري جمال عبد الناصر، تمت ترجمتها إلى اللغة الروسية يتضمن نص تلك العبارة ((أن سنوات طويلة من العمل المشترك قد أقامت صرحاً للصداقة العربية السوفيتية لا يقل عن صرح السد العالي قيمة ولا رمزاً))[٤]. تم إنهاء ذلك النصب الذي يخلد ذكرى التعاون المصري – السوفيتي في بناء السد العالي بشكل نهائي عام ١٩٧٥، وتم إهداء تصميم المشروع لمصر من الاتحاد السوفيتي، وقد نفذته الشركات المصرية على حساب مصر[٥].

مكن انجاز مشروع السد العالي الحكومة المصرية من بناء مشاريع أخرى تحتاج في انجازها إلى الكثير من الطاقة مثل مجمع الحديد والصلب في مدينة حلوان،

(١) صحيفة الأهرام، العدد ٣٣٢٦٠، ١٩٧٨/١/٢.
(٢) محمد الشافعي، محمد يوسف، السد العالي هرم الإرادة المصرية، الهيئة العامة للقصور الثقافية، (القاهرة، ٢٠٠٧)، ص٢٣٦.
(٣) بيجورين، المصدر السابق، ص١٤٨.
(٤) ينظر: "مجموعة من الصور تمثل جوانب مختلفة من رمز الصداقة المصرية – السوفيتية"، الملحق رقم (٦).
(٥) بيجورين، المصدر السابق، ص-ص١٤٩-١٥٠.

ومصنع الألمذيوم في مدينة نجع حمادي،وإيصال الكهرباء إلى الريف المصري عموماً[١].

-المعونة الاقتصادية السوفيتية لمصر في المجالات الأخرى:

خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٦٨)، تم في ج. ع. م بمعونة الاتحاد السوفيتي إعداد ما يقرب من ٥٠ ألف أخصائي، تمهيداً لإعداد كوادر علمية مصرية قادرة على إدارة شؤون الصناعة بنفسها[٢].

وخلال الفترة (١٩٦٣/٤/٢٦ – ١٩٦٣/٥/٢٥) زار الخبير السوفيتي كرولوف (رئيس قسم تخطيط رفع مستوى المعيشة في الاتحاد السوفيتي)، ج. ع. م، بعد ان وجهت له دعوة رسمية من معهد التخطيط القومي في القاهرة، وقد أجرى الخبير السوفيتي مناقشات مطولة حول البيانات الإحصائية وأهميتها بالنسبة لاحتياجات التخطيط الاقتصادي المصري،وألقى محاضرات حول موضوع الاستهلاك، وكيفية معالجته في ضوء الخبرة السوفيتية[٣].

وفي ١٨ حزيران ١٩٦٣، تم توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، الذي يقوم على تقديم قرض سوفيتي لـ ج. ع. م، قدره ٤٠ مليون روبل بفائدة قدرها ٢,٥% سنوياً[٤].

وقد اخذ التعاون الاقتصادي بين البلدين أشكالا مختلفة، كان من بينها مصنع الغزل والنسيج الذي شيد في مدينة دمياط عام ١٩٥٩، بمساعدة الاتحاد السوفيتي، فذلك المصنع كان في بداية انشاءه مزود كلياً بالمكائن السوفيتية الصنع، إذ كان

(١) مجموعة من المؤلفين السوفيت، شمال افريقيا، التطور المعاصر، أكاديمية العلوم السوفيتية، (موسكو، ١٩٨٧)، ص٨٦.
(٢) نشرة وكالة (نوفوستي) الصحافية، العدد ٥٦١، ١٩٦٨/١/٣٠، ص١.
(٣) وثائق معهد التخطيط القومي، (القاهرة)، مذكرة رقم ٣٧٥، تقرير عن زيارة الخبير الروسي Mr. Krylov، لمعهد التخطيط القومي، ابريل ومايو سنة ١٩٦٣، (إعداد) محمود سليم الشريف، ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣، ص-ص١٤-٢٨.
(٤) د. و. ق. م، محفوظات مجلس الوزراء، محفظة ١٥٥، ملف ١-٣٢/٤، ج١.

يحتوي على ١٥ ألف مغزل وبلغت طاقته الإنتاجية في بداية تشغيله٣٠٠-٣٥٠ طناً من الخيوط الرفيعة في السنة(١).

و من الأشكال الأخرى للتعاون المصري – السوفيتي في الشأن الاقتصادي مساهمة الاتحاد السوفيتي بمساعدة ج. ع. م، في استصلاح ٢٠٠ ألف فدان(*) من الأراضي الصحراوية، وفقاً لاتفاق ٩ كانون الثاني ١٩٥٨، الذي ينص على ان تقوم الحكو مة السوفيتية، بتقديم الا ستثمارات الفنية والهندسية وتور يد الآلات والمعدات والمساعدة في الإنشاء والتنفيذ، و تدريب الفنيين المصريين، وتقدر المساعدة الفنية السوفيتية في حدود ٦٠ مليون روبل، وبفائدة قدرها ٢,٥% سنوياً، وتسدد قيمة المساعدة السوفيتية على شكل بضائع، تصدّر للاتحاد السوفيتي أو تدفع بالعملات الحرة حسب ما سيتفق عليه الجانبين(٢).

كما تم في ج. ع. م،تأسيس مزرعة نموذجية مساحتها (١٠) ألاف فدان بموجب المساعدة الاقتصادية والفنية السوفيتية، وأهديت جميع المعدات اللازمة لتلك المزرعة، من قبل الاتحاد السوفيتي إلى حكومة وشعب ج. ع. م، تلك المزرعة التي جرت أعمال البذر فيها لأول مرة عام ١٩٦٨، وبدأ الإنتاج فيها بشكل رسمي عام ١٩٧٠(٣).

كما يعد التعاون في مسألة التنقيب عن حقول البترول في مصر، شكلاً آخر من أشكال التعاون المصري – السوفيتي، في المجال الاقتصادي، و في تشرين الثاني ١٩٦٦، و صل إلى ج. ع. م، مجمو عة من الخبراء السوفيت المختصين في مجال التنقيب عن البترول،وقاموا عند وصولهم القاهرة بأبحاث متواصلة، وابلغوا الجانب المصري، اعتقادهم بان الصحراء المصرية تحوي حقولاً ضخمة من البترول، وأكدوا على وجود منطقة ذات مستقبل بترولي أكيد في غرب البلاد(٤).

---

(١) مقابلة شخصية للباحث مع السيد صبري محمد الصافي، مدير فرع القاهرة، لشركة دمياط للغزل والنسيج، في القاهرة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٠/١٢/٧.

(*) الفدان = ٤٠٤٦,٨٥٦٤٢ متر مربع.

(٢) د. و. ق. م، محفوظات مجلس الوزراء، محفظة ١٠٣، ملف ١-٢٦/٣، ج٢.

(٣) الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية – الصداقة والتعاون، منشورات وكالة (نوفوستي) للانباء، (موسكو، ١٩٧١)، ص٢٤.

(٤) بيلياييف، بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، ص٢٢١، ص٢٢٢.

وفي ١٨ أيار ١٩٦٩ تم توقيع اتفاق مصري- سوفيتي بشأن تقديم الاتحاد السوفيتي المساعدة في تنمية صناعة إنتاج البترول في ج. ع. م، وجاء في الاتفاق ((ان حكومة ج. ع. م وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية التزاماً بعلاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي والفني المؤسس على مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام الكامل للكرامة الوطنية، وسيادة كل من البلدين، وبهدف تقديم المساعدة في تنمية صناعة إنتاج البترول في ج. ع. م، فقد اتفقنا على ان تقوم الحكومة السوفيتية تلبية لرغبة ج. ع. م، بالمساعدة في اكتشاف وإنتاج ونقل البترول في المناطق الصحراوية الغربية))، واتفق الجانبان على ان تمد ج. ع. م الجانب السوفيتي بالبترول من حقول الصحراء الغربية، وذلك بهدف إعادة تسديد النفقات التي تتحملها الهيئات السوفيتية الخاصة بتقديم المساعدة في التنقيب والإنتاج، فضلاً عن الوفاء بأقسام من القروض التي تم تقديمها من الحكومة السوفيتية إلى ج. ع. م[١].

وشهد مجال الصناعة الثقيلة تعاوناً مصرياً سوفيتيا كبيراً. ففي عام ١٩٦٤، تم بمساعدة الاتحاد السوفيتي إنشاء مصنع الكوك في مدينة حلوان الذي كان ينتج ٢٨٠ ألف طن من فحم الكوك سنوياً، وتم توسيع طاقته في عام ١٩٧٤ ليصبح إنتاجه السنوي ٥٦٠ ألف طن[٢].

وفي ٢٢ أيلول ١٩٦٤ تم التعاقد بين ج. ع. م والاتحاد السوفيتي على توسيع الطاقة الإنتاجية لمجمع الحديد والصلب في حلوان وكانت قيمة التعاقد ١٥٦ مليون روبل أو ما يقرب من ١٦٥ مليون دولار، وكان ذلك السعر اقل بكثير من مثيله في أي شركة غربية[٣].

---

(١) د. و. ق. م، محفوظات مجلس الوزراء، محفظة ١٥٥، ملف ١-٣٢/٤، ج٢.

(٢) ماركوف: مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية، ترجمة: دار التقدم.، (موسكو، ١٩٧٥)، ص٢١٧.

(٣) شهادة الدكتور عزيز صدقي، في كتاب: قصة السوفيات مع مصر، (إعداد) محمد عودة وآخرون، دار ابن خلدون، (بيروت، د. ت)، ص٣٧.، عرف ذلك العقد بالعقد(٧٧٠٠)، التزام الاتحاد السوفيتي فيه بتقديم قرض، يستخدم في شراء الآلات والتجهيزات والخبرات وكان حجم القرض ٧٠ مليون جنيه، وكانت شروط تسديدة ميسرة، تبدأ بعد الإنتاج وعلى ١٢ سنة وبفائدة قدرها ٢,٥%.عادل حسين، سد حلوان العالي، قصة العقد (٧٧٠٠)، (القاهرة، ١٩٧٤). ص٤٥

وقد أرسل السوفيت كبار خبرائهم في مجال صناعة الحديد والصلب ففي مجال الإنشاء قام الاتحاد السوفيتي بارسال الخبير سيتسكو، الذي كان كبير المهندسين لإنشاء مجمع الحديد والصلب في منطقة (باهيلاي) في الهند، ولم يكن إرساله للعمل في مدينة حلوان قراراً سهلاً بالنسبة للاتحاد السوفيتي، نظراً لخبراته النادرة، ولحجم مسؤولياته هناك. وفي مجال التشغيل أوفد الاتحاد السوفيتي الخبير بونيفيتش، كبير الخبراء السوفيت لشؤون الإنتاج الذي كان قبل قدومه إلى حلوان مديراً لواحد من اكبر مجمعات الحديد والصلب في الاتحاد السوفيتي لسنوات طويلة، وروعي في اختياره للمساعدة في تشغيل مجمع حلوان، ان المجمع الذي عمل مديراً له يشبه شركة الحديد والصلب المصرية إلى حد كبير(١).

وفي عام ١٩٦٩ تم بمساعدة الاتحاد السوفيتي توسيع لطاقات المجمع من خلال إدخال ورش جديدة، تبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٠٠ ألف طن من ألواح الصلب سنوياً(٢). وفي شباط١٩٧٠ بدأ المجمع يحقق الأرباح بفضل إدخال السوفيت أساليب جديدة في الإنتاج، وزيادة إنتاجية العمل وخلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٠، بلغت الأرباح الإجمالية للمؤسسة ٧٣٧ ألف جنيه مصري، وعلى أساس الخبرة السوفيتية تم في المصنع لأول مرة، وضع خطة للإجراءات التنظيمية والفنية لعام ١٩٧٠-١٩٧١ وتنفيذها(٣).

كما يعدّ مشروع مجمع الألمنيوم في منطقة نجع حمادي مثالاً على التعاون المصري السوفيتي في مجال التصنيع، ومن النتائج المهمة لمشروع السد العالي. فالكهرباء تعد من أهم مدخلات تلك الصناعة، ولم يكن قرار البدء في ذلك المشروع سهلاً، فقد واجهته معارضة كبيرة في ج. ع. م، وحين تم توقيع عقد إنشائه مع الاتحاد السوفيتي في ٢٣ تموز ١٩٦٩، تركزت المعارضة حول الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامة صناعة الألمنيوم في ج. ع. م، ولكن انتهى الجدال لصالح المشروع، واقر مجلس الشعب المصري اتفاقية تنفيذه مع الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٧٢، وفيها تعهد الاتحاد السوفيتي بان يقيم لمصر مجمعاً ضخماً طاقته

(١) عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، ط، دار الكلمة للنشر، (بيروت، ١٩٨١)، ص٥٤-٥٥.
(٢) ماركوف، المصدر السابق، ص٢١٧.
(٣) تيودوروفيتش، المصدر السابق، ص٨٣.

الإنتاجية في بداية التشغيل ١٠٠ ألف طن، وقد حدد الجانب السوفيتي أسعارا مناسبة لتوريد المعدات، إذ تحدد ثمن تلك المعدات بـ ٢٥ مليون جنيه مصري فقط، يضاف إليها مليون جنيه قيمة تقرير المشروع، والتصميمات، والرسومات التنفيذية، ويتم تسديد الأقساط، بتصدير ١٠ آلاف طن ألمنيوم من إنتاج المجمع، كما يلتزم الاتحاد السوفيتي بشراء ٤٠ ألف طن بالسعر العالمي إذا وجد الجانب المصري صعوبة في تصريفها(١).

وشهد مجال صناعة السفن هو الآخر تعاوناً مصرياً - سوفيتياً في تطويره. وفي ٢٣ تموز ١٩٦٩ تم توقيع اتفاق بين حكومتي البلدين تعهد فيه الاتحاد السوفيتي بتقديم المساعدة الفنية لـ ج. ع. م في بناء ست سفن بضائع، طبقاً للتصميمات السوفيتية، وزن كل منهم ٨١٠٠ طن، وذلك ابتداءاً من عام ١٩٧١، وأربع سفن للصيد من طراز "RMRT"، ابتداءً من عام ١٩٧٣. وتعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم المعدات وقطع الغيار اللازمة، وإيفاد الخبراء السوفيت إلى ج. ع. م، وتدريب الخبراء المصريين في الاتحاد السوفيتي(٢). وفي ٢٣ أيار ١٩٧١ تم الاحتفال بإنزال أول سفينة شحن مصرية الصنع إلى البحر، وانضمت تلك السفينة التي أطلق عليها اسم (الإسكندرية) إلى الأسطول التجاري المصري(٣).

وفي ٨ شباط ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقيتين بين مصر والاتحاد السوفيتي للتعاون الفني في تصنيع السفن ووحدات النقل البحري، ويقضي الاتفاق الأول بان يقوم الاتحاد السوفيتي بتصنيع ٢٠ سفينة شحن حمولة ٧٧٥٠ طناً، تضم إلى الأسطول التجاري المصري و ٢٠ قاطرة تعمل في الموانئ المصرية. ويقضي الاتفاق الثاني بأن يقوم الاتحاد السوفيتي بتوريد عدد من الوحدات العائمة والمعدات اللازمة لتصنيع السفن وقد وقع الاتفاقين عن الجانب المصري الدكتور يحيى الملا (وزير

(١) منى طعيمة عبد الحميد الجرف، دراسة اقتصادية لمجمع الألمنيوم في نجع حمادي وتقييم دوره في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (القاهرة،١٩٨٨)، ص٢٠.

(٢) د. و. ق. م، محفوظات مجلس الوزراء. محفظة ١٥٥، ملف ٣٢/٤/١، ج٢.

(٣) يتودوروفيتش، المصدر السابق، ص١٧.

الصناعة المصري)، وعن الجانب السوفيتي السيد سيدروفيتش (نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية السوفيتية)[١].

وفي ١٣ حزيران ١٩٧٢، تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي والصناعي والفني بعيد المدى بين مصر والاتحاد السوفيتي واشترك في التوقيع من الجانب السوفيتي سكاتشيكوف، (رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية التابعة لمجلس الوزراء) ومن الجانب المصري الدكتور طاهر أمين (رئيس هيئة التصنيع في مصر)[٢].

وفي ٢٠ أيار ١٩٧٣ تم الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتي على تصنيع ١٤ صنفاً من الأدوية الحيوية المنتجة في الاتحاد السوفيتي، بمعامل إنتاج الأدوية المصرية. كما جرى في الوقت نفسه تصدير خمسة أصناف من الأدوية المصرية المصنعة إلى الاتحاد السوفيتي[٣].

وتقسم المعونة الاقتصادية والفنية السوفيتية لمصر الخاصة بفروع الاقتصاد على النحو الآتي محسوبة بالنسب المئوية لقيمتها:

١- الصناعة٥٤,٣%.

٢- الطاقة ٢٠,٨%.

٣- الزراعة بما فيها السد العالي ١٩,٤%.

٤- أعمال الكشف الجيولوجي، وإعداد الكوادر، الفروع الأخرى ١٩,٤%[٤]

وذلك يعني ان القسم الأكبر من معونة الاتحاد السوفيتي إلى جمهورية مصر العربية يوجه إلى تنمية قوى الإنتاج وبالدرجة الأولى في مجال الصناعة.

(١) صحيفة الأهرام، العدد ٣١١٠٦، ١٩٧٢/٢/٩.
(٢) صحيفة الأهرام، العدد ٣١٢٣١، ١٩٧٢/٦/١٣.
(٣) صحيفة الأهرام، العدد ٣١٥٧٢، ١٩٧٣/٥/٢٠.
(٤) تيودوروفيتش، المصدر السابق، ص٣١.